

من جملة الكلام المصدر
لغو خلافا لبقاع عن تحقيق
ما زاد الضمير لم يتجمل

وكونه كلاً وبعضاً يعتمدين
إخراجاً جدياً لبعض من التطابق
إن طلق المراد حساً وجعل

باب طلاق المرض

أو غيره لعجز المفسر
لخصوصاً لو كان
في غير أو بار أو قوي وفي
أو كان فوق الوجود للخاص
في العجز ورثت إذ لا تطالب
والألا لرب لها بها عرض
للمن الثالث الذي قد شرعاً
منها فبات ورثت في القضا
أبألفا فإن ثماً ما عدا ما
أو وقتك فيها تصح الرجعة
منها والخالف لفسخ فأدر
في المرض به وليس يثبت
الأثر في الحسد فيما سأل
بمخاضها كمرضه والنفس
الأجنبي وهو الشرط حصل
في المرض أو شرطه وبسبب
في الطبع أو في الشرع مثل التقية
فقط تزينت وبغيرها التزينة
بمشيئة منه ومن فلا تزين
معاك تزينت به فقد ما
فالأثر حاصل لها بالتقدمة

من غلب هلاكه بالمرض
كجزء شويخ عن الطيبات
أو في من سبع وقد بقي
أو قد حله أو فصلاً
فروك ما أت بعين اللبيب
الساكن ومات في ذلك المرض
وأرضح ما بهت برعاً
فأولاً بان طابعاً بالرضح
طوعت ابن زوجه من بعد ما
بغلاف لوط طرقت عليها الردة
أو كانت الأباية بالأمر
أو في الصحة واللباب
أقام بالمصالح والشك في
والحامل تفر بالتلبس
أن علة الوقت أو بما فعل
في المرض أو فعل نفسه وهذا
أو فعلها ولم تكن مستغنية
وهما في المرض أو شرطه
أن علة الثلاث بالصح
فمرض فشا كل منهما
ما ورثت وإن نشأ مقدّم

وبعضه مع طهرها المسلم
إكاً كالتخلاف ان صحت القضا
فيم كذا لثنتين بنت ما ريد
وما ريد سابقاً عن فاشك
وفي القضا واحدة باعتبار

أو فحة من حين رواية التدم
والصحة ان قيد باليوم القضا
قال لها إذ أولدت جارية
وإن غلماً فعليها وأجده
وقع عليها نرها ثنتان
ومضت عنها بالشك
وإن تزده جارية عما ذكر
للحل لسه الكل والمعلق
كذلك ما في بطنك لجمهور ما
علة بالشهدين والثاني وجد
علة الثالث أو علة الأربعة
ولم يصح من اجعاً في الرجعي
الانطالق الجديين إن لم يثبت

عليه أخري في القضا إن أذكر
على كذا بالقرن لا يتحقق
بغلاف ابن في بطنك وعليها
في ملكه أو وقع فيها اعتمد
بالوطء لا عقر بلبث علمه
الأباية الرجعي وعود المنزح
في عده من بائن وعلاقت

ما وقع الشك في الإيقاع

وإن كان مع برهان فيك
وبخوة كحكمه لشيء سالك
في غير نفس مفيد الشك
بالفا فالخلاف فيها ثبت
والرضح والأداة المشيئة
على مجلس ومر قبل وزيد
والردة لولم والحكم
في كل الأوجه بغير قيد
الأبقدة وعلم صدقها
ملكه وبغيرها التعليق على
أو المساوي لا يلفظ الغير
وكونه

ان وصل اللشاة بالسماع
وإن كان بغير قصد أو جهل
تعليقاً على مشيئة المالك
ويعتق النكاح فصل العطف
إن قدم المشيئة وماتت
والباء الإلصاق في الحسد
وإن يصف العمد بتلكاً فصح
ويعول بالقدن والعلم
يقع به في الحال كالتعليق
وفي بعض الشرط فيما ذكر
اضاف العمد بأربع أوله
ويطلق استثنى بألفظ الصديق

Copyrighted material